٢٠٠ ألف ليلة فندقية لزوار من ٥ دول عربية

فادي بك الشريف

كشف وزير السياحة المهندس بشر يازجي في تصريح خاص لـ«الوطن» عن أكثر من ٢٠٠ ألف ليلة فندقية لزوار من العراق ولبنان والكويت والسعودية والبحرين وذلك خلال ثمانية أشهر، وأكد يازجي أن السياحة الداخلية محركة للاقتصاد لافتاً إلى أن عدداً من المشاريع بدأت الإقلاع، وهناك إشغالات فاقت ٩٥٪ في الساحل السوري وعدد من المحافظات، لافتاً إلى ضرورة التوسع في المنتج السياحي بهدف تشجيع السياحة الداخلية وإقامة العديد من النشاطات.

وقال وزير السياحة إن هناك تحسناً في إشغالات الفنادق وخلال الموسم السياحي وصلت إلى نسب جيدة جداً، وفي مدينة دمشق تجاوزت النسبة ٩٠٪، مؤكداً أن وزارة السياحة أطلقت «برنامج سورية أجمل» بدءاً من البيت الريفي وليس انتهاءً بالمعابر الحدودية، وفي جانب متصل بيّن مدير المشاريع السياحية في وزارة السياحة غياث الفراح في تصريح خاص لـ«الوطن» أنه يتم إعداد دراسة شاملة للتعويض عن الأضرار التي طالت المنشآت السياحية في مختلف المحافظات جراء الأعمال الإرهابية، ولا سيما أنه لغاية تاريخه لم يُلحظ تعويض للمنشآت السياحية وإنما اقتصر التعويض والتركيز على المباني السكنية، وبيّن الفراح أنه تم تشكيل لجنة لوضع الأسس والضوابط لإعداد إضبارة تعويض ليتم رفعها إلى الجهات الوصائية باقتراح العمل بمضمونها على صعيد مراعاة خصوصية القطاع السياحي وإمكانية منح تسهيلات أو إعفاءات إن لم يكن هناك تعويض مادي، لافتاً إلى ضرورة دراسة المنشآت المتضررة، وأضاف الفراح: إن هناك طلبات مقدمة من أصحاب المنشآت تشرح أضرارها وخسائرها موثقة بثبوتيات ولكن الأمر بحاجة إلى آلية معينة لمعالجتها، وأوضح مدير المشاريع السياحية إن وزارة السياحة انتهت من إعداد مشروع مرسوم لتعديل المرسوم ١٩٨ الناظم لعمل المنشآت والقطاع السياحي، مؤكداً أن التعديل سيكون جذرياً لمواكبة الوضع الراهن.

مرسوم تشريعي يقضي بتطبيق الفقرتين

/٢/و/٣/ من المادة /٧٤/ المعدلة من قانون خدمة العلم على كل العاملين الموجودين في خدمة العلم الاحتياطية

سانا

أصدر السيد الرئيس بشار الأسد المرسوم التشريعي رقم /٣٨/ للعام /٢٠١٥/ القاضي بتطبيق الفقرتين /٢/ و /٣/ من المادة /٧٤/ /المعدلة/ من قانون خدمة العلم على كل العاملين الموجودين في خدمة العلم الاحتياطية أو الذين التحقوا بها اعتباراً من /١٥/ /٣/ /٢٠١١/ بعد أن كانت لا تشمل إلا من التحق بتاريخ /٣/ /٨/ /٢٠١٤/ وما بعد.

وفيما يلي نص المرسوم التشريعي:

المرسوم التشريعي رقم /٣٨/

رئيس الجمهورية

بناء على أحكام الدستور

يرسم ما يلي:

المادة /١/ تضاف فقرة إلى المادة /٧٤/ من المرسوم التشريعي رقم /٣٠/ لعام /٢٠٠٧/ المتضمن قانون خدمة العلم والمعدلة بالمرسوم التشريعي رقم /٣٣/ تاريخ /٣/ /٨/ /٢٠١٤/ وفق الآتي:

تطبق أحكام الفقرتين /٢/ و /٣/ من هذه المادة على كل العاملين الموجودين في خدمة العلم الاحتياطية أو الذين التحقوا بها اعتباراً من تاريخ /١٥/ /٣/ /٢٠١١/ واستمروا فيها حتى تاريخ /٣/ /٨/ /٢٠١٤/ وما بعد.

المادة /٢/ ينشر هذا المرسوم التشريعي في الجريدة الرسمية.

دمشق في /٣٠/ /١١/ /١٤٣٦/ هجري الموافق لـ/١٣/ /٩/ /٢٠١٥/ ميلادي.

رئيس الجمهورية

بشار الأسد

وتنص الفقرتان /٢/ و /٣/ من المادة /٧٤/ المعدلة من قانون خدمة العلم على كل العاملين الموجودين في خدمة العلم الاحتياطية أو الذين التحقوا بها اعتباراً من /١٥/ /٣/ /٢٠١١/ بعد أن كانت لا تشمل إلا من التحق بتاريخ /٣/ /٨/ /٢٠١٤/ وما بعد.

وفيما يلي نص الفقرتين /٢/ و /٣/ من المادة /٧٤/ المعدلة من قانون خدمة العلم على كل العاملين الموجودين في خدمة العلم الاحتياطية أو الذين التحقوا بها اعتباراً من /١٥/ /٣/ /٢٠١١/ بعد أن كانت لا تشمل إلا من التحق بتاريخ /٣/ /٨/ /٢٠١٤/ وما بعد.

/٢/ أ/ يمنح العاملون في الجهات العامة دائمين أو مؤقتين الذين يستدعون لأداء الخدمة الاحتياطية إجازة بكامل الأجر طوال فترة استدعائهم ويحتفظون بحقهم في كل الترفيعات والمزايا المقررة لأمثالهم من العاملين على رأس عملهم.

ب/ يستمر هؤلاء العاملون بتقاضي كل التعويضات التي كانوا يتقاضونها بما فيها التعويضات الخاصة بالوظيفة المسندة إليهم قبل استدعائهم.

/ج/ يعاد هؤلاء العاملون إلى عملهم بعد انتهاء فترة استدعائهم شريطة أن يضعوا أنفسهم تحت تصرف تلك الجهات خلال خمسة عشر يوما من تاريخ تسريحهم.

/٣/ يحتفظ العاملون في جهات القطاع الخاص والمشترك الذين يساقون إلى الخدمة الاحتياطية بحقهم بالعودة إلى عملهم في تلك الجهات شريطة أن يضعوا أنفسهم تحت تصرفها خلال خمسة عشر يوما من تاريخ تسريحهم.

ارتفاع الإيجارات على طاولة «دمشق»

التضارب بين مواعيد الكهرباء شكل أزمة المياه

عمار الياسين

بدأت أمس أعمال الدورة العادية الخامسة لمجلس محافظة دمشق برئاسة المهندس عادل العلبي رئيس المجلس وحضور أعضاء المجلس ومديري الدوائر الرسمية والمنظمات الشعبية والنقابات المهنية المختصة، حيث أدى القسم القانوني لعضوية مجلس المحافظة مهران محمد محمود عن الدائرة الأولى بدلاً من شاغر، وثمن رئيس المجلس جهود وزارة التربية ومديرية تربية دمشق لعودة الطلاب في كل المحافظات السورية إلى مدارسهم مع بدء العام الدراسي الجديد، مطالباً بتشديد الرقابة على عمل الجمعيات الخيرية بغية إيصال الدعم إلى مستحقيه وضبط عمل صندوق العافية آخذين بالحسبان الوضع الصحي للمريض كما وجه بدراسة موضوع ارتفاع الإيجارات داخل دمشق.

وتمت مناقشة تقرير المكتب التنفيذي المتعلق بالتربية والرياضة والشباب والسياحة والثقافة والآثار مع ما يتعلق بها من تقرير اللجنة الثقافية والاجتماعية إضافة التقارير المتعلقة بالشؤون الاجتماعية وعرض تقرير لجنة العلاقات العامة.

وتركزت مداخلات أعضاء المجلس على ضرورة التساهل في طلب إحضار سند الإقامة من المخاتير للمواطنين المهجرين ولا سيما للطلبة، والتنسيق مع مديرية النظافة ومؤسسة المياه لتأمين مياه الشرب للمدارس وتشديد الرقابة على عمل الجمعيات الخيرية والوقوف على أسباب عدم تسجيل العاملين في المجمعات الطبية التابعة للتأمينات الاجتماعية، مطالبين بضرورة تأمين المازوت مع بداية العام الدراسي الجديد وتعقيم خزانات المياه في المدارس وضبط آلية توزيع الوكلاء على المدارس وأسباب توقف الأنشطة الرياضية في نادي ميسلون.

وجاءت إجابات المديرين المعنيين كل حسب اختصاصه حيث أكد محمد ماردیني مدير تربية دمشق أنه خلال العام الحالي تم افتتاح ٦ مدارس جديدة في دمشق وتم تأمين الكتاب المدرسي إلى جميع طلاب مدينة دمشق منذ اليوم الأول وأن هناك عقداً مع مؤسسة عمران لتزويد المدارس بالمياه إلا أن التضارب بين مواعيد ضخ المياه ومواعيد التقنين الكهربائي يحول دون تأمين المياه للمدارس وتمت معالجة المشكلة عبر تأمين المياه عن طريق الصهاريج.

وبالنسبة لاستيعاب الطلاب في المدارس فقد اعتمدت الوزارة خطة استيعاب كل الطلاب حتى غير الحاملين لأوراقهم الثبوتية عن طريق إجراء سبر معلومات وتحديد الفئة العمرية والصف وما زال هذا الإجراء مستمراً مع وفود الطلاب الجدد.

وكشف ماردیني أن عدد الطلاب الوافدين لمدارس دمشق بلغ أكثر من ٣٦ ألفاً وهم من خارج المحافظة، أما طلاب المحافظة فبلغ عددهم ٣٦٥ ألف طالب، مشيراً إلى أنه يوجد ١٤٨ مدرسة بدمشق بنظام الدوام النصفي (دوامين صباحي ومسائي).

وأشار إلى أنه تم إحداث المركز الوطني لتحديث المناهج كافة وتطبيقها وصلاحيتها.

وبخصوص تعقيم خزانات المياه أكد ماردیني أنه يتم تعقيم خزانات المياه في بداية العام وفي العطلة الانتصافية بالتعاون مع دائرة الصحة المدرسية للتأكد من عملية تعقيم الخزانات.

وبخصوص الامتحان الترشيحي للثانوية أوضح ماردیني أن الامتحان ترشيحي لضمان جدية المتقدمين إلى الامتحان الذي يؤثر سلباً على أعداد الناجحين، إضافة إلى أن المناهج المتطورة التي يدرسها الطالب هي عبارة عن سلسلة معرفية متكاملة لا يمكن فصلها وأن هذه السلسلة المعرفية يتم تطوير المناهج على أساسها.

وبالنسبة لموضوع الوكلاء أوضح ماردیني أن حاجة مدينة دمشق لا يتجاوز ٨٠٠ وكيل بينما أعداد المتقدمين يتجاوز ٨٠٠٠ متقدم وهناك آلية يتم اختيار الوكلاء عن طريقها أهمها الخبرة والشهادة، وبين معمر قويدر مدير الشؤون الاجتماعية أنه يتم اختيار ١٥٠ مواطناً من أعداد المراجعين لمديرية الشؤون الاجتماعية لمعالجة أوضاعهم الصحية ويطالب المريض بالأوراق الثبوتية منعاً للابتزاز وحرصاً على وصول الدعم لمستحقيه، وأوضح السيد محمد السباعي مدير نادي المحافظة أنه تم رفع مذكرة لتخصيص وقت لممارسة أعضاء مجلس المحافظة لأنشطتهم الرياضية في كرة القدم والطاولة والبلياردو لإقامة فعالية خاصة ولم يتم تسجيل العدد المناسب حتى تاريخه، وأفادت دولة الشويكي عضو المكتب التنفيذي لقطاع الثقافة والسياحة والآثار أنه تم تشكيل لجنة لمنع الاعتداء على الأوابد والأماكن الأثرية والعمل على إعادة ترميم الآثار القديمة والحفاظ على الطراز التقليدي للمدينة القديمة.

> حاجة دمشق ٨٠٠ معلم وكيل والذين تقدموا ٨٠٠٠

عدم إرهاق الأهالي بمستلزمات المدارس

الوطن

اطلع الرفيق أركان الشوفي عضو القيادة القطرية رئيس مكتب التربية والطلائع القطري والدكتور هزوان الوز وزير التربية على حسن سير العملية التربوية والتعليمية في عدد من مدارس التعليم الأساسي والثانوي بمنطقة صحنايا في محافظة ريف دمشق، واطمأنا على مدى تأمين مختلف مستلزماتها الكفيلة بإقلاع العام الدراسي، ولاسيما تأمين الكتاب المدرسي، ورفد المدارس بالأطر الإدارية والتدريسية اللازمة، مؤكدين وجوب الالتزام بالدوام المدرسي، وتوزيع البرنامج وتطبيق الخطة الدرسية، وعدم التشدد باللباس المدرسي، وإرهاق الأسر بالمستلزمات المدرسية، والتعاون مع الأبناء الطلبة وأسرهم في هذا المجال.

كما التقيا بعض الطلاب والتلاميذ وأولياء الأمور واستمعا منهم إلى آرائهم ومقترحاتهم في مجال تطوير العملية التربوية.

وفي تصريح للإعلاميين أكد وزير التربية أن هذه الجولة تهدف إلى الاطمئنان على التحاق الأبناء التلاميذ والطلاب بمدارسهم، واستقرار العملية التربوية منذ اليوم الأول ولنثبت للجميع أن افتتاح العام الدراسيّ يعني تأكيداً لإرادتنا جميعاً، إرادة السوريين جميعاً، في مواجهة مجمل أشكال تدميرَ سورية وتشظيتها وتفتيتها، حضارةً وجغرافيةً وإنساناً، وفي أننا في وزارة التربية أمضى عزيمةً، وأكثرُ إيماناً بانتصار سورية وأعرب وزير التربية عن أمله بأن يكون هذا العام مستقراً مملوءاً بالعطاء، والنشاط، والتميز بإرادة أبنائنا التي لا تُهزم، وبهمة زملائنا، مدرسين ومعلمين وإداريين، الذين أثبتوا بجدارة ووعي تعزيز ثقافة الانتماء إلى الوطن في مواجهة ثقافة القتل والتدمير.

من جهته قال الشوفي نطمئن في هذه الزيارات الميدانية على إقلاع العام الدراسي وتعطينا المزيد من الثقة بالإجراءات التي اتخذتها وزارة التربية استعداداً لبدء العام الدراسي.

تغريم الأطباء بأعطال الأجهزة!!

إجراءات إدارة «وطني» السويداء تصيب الأطباء باليأس

السويداء- عبير صيموعة

هجرة الأطباء في السويداء بدأت وهذا واقع الحال حيث تكفينا جولة بسيطة على عيادات أطباء الاختصاص في المحافظة لتظهر الحقيقة واضحة كعين الشمس والمستهجن في القضية أن أطباء الاختصاص الذين صمدوا طوال فترة الأزمة في البلاد قرروا أخيراً حزم الحقائب والهجرة ولعل المتضرر الأكبر من هذه الهجرة إنما يعود على المشافي الحكومية التي جرى التعاقد معها من أصحاب الاختصاص فهناك عشرات الأطباء في السويداء من ذوي الاختصاصات المهمة باتوا خارج البلاد سواء من أطباء الجراحة القلبية أو التنظيرية أو البولية وصولا إلى أطباء التجميل والأسنان ليبقى السؤال ما الذي دفع هؤلاء إلى مغادرة البلاد؟ بعض الأطباء يؤكدون أن ما دفع الكثير من زملائهم إلى المغادرة هو ضيق الحال بسبب الوضع الاقتصادي المتردي للمواطن أمام الغلاء والبعض يعزوه إلى عدم الإنصاف ممن تعاقدوا مع المشافي الحكومية حيث يتقاضى الطبيب المتعاقد راتبا لا يصل أحياناً إلى راتب الممرض أو الممرضة في المشفى وصولا إلى البواب إلا أن التبرير الأخير الذي صادفته «الوطن» من بعض الأطباء هو قيام المشفى الوطني في السويداء بتحميل الطبيب المختص مسؤولية تعطل الأجهزة فيها أو تلفها وتغريم الطبيب أي جهاز كان يستعمله أثناء قيامه بالعمل الجراحي حيث أشار أحد الأطباء أنه يجري التعامل مع الطبيب وكأنه طالب في المدرسة يقوم على توقيع استلامه أي أداة أو جهاز قبل قيامه بالعمل الجراحي ومن ثم يقوم بالتوقيع على تسليمه سالماً من دون عطل أو ضرر ما جعل البعض يعزف عن قيامه بكامل برنامجه من العمليات الجراحية في المشفى وأكبر دليل على خوف الأطباء من تلك الحقيقة قيام المشفى بتغريم طبيبين من ذوي الاختصاص مبلغ ٨٥٠ ألف لقاء كسر منظار جراحي في المشفى الوطني رغم تأكيدهم أن المنظار كان سليما عند الانتهاء من عملهم الجراحي في حين أكد إحدى الأطباء انكسار أحد الأدوات الجراحية عند استعمالها في جسم المريض ما يؤكد رداءة بعض الأدوات التي يتم توريدها إلى المشفى فلماذا يتحمل الطبيب مسؤوليتها؟ بدوره مدير المشفى الوطني في السويداء الدكتور فندي جمول أشار إلى أن هذا الإجراء احترازي لضمان عدم الإهمال واللامبالاة من الأطباء إضافة لضمان عدم تعطيل الأجهزة بشكل متعمد من البعض؟ من جهته نقيب الأطباء الدكتور كمال عامر أكد أن عملية تغريم الطبيب مجحفة وغير منصفة وهذا يؤدي إلى القنوط في عمل الطبيب وطبعا كنقابة نحن ضد الأذى المقصود للأجهزة ولكن لا يوجد طبيب يتعمد تعطيل جهاز يستخدمه لتقديم الخدمات الطبية أما ما يتعلق بانكسار الأداة أثناء العمل الجراحي الذي جرى الإشارة إليه فلم يتم مساءلة الطبيب أبداً لأن الأمر يتعلق بسوء نوعية الأجهزة.

وتبقى قضية هجرة أطباء الاختصاص هي الهم الأكبر في المحافظة فلماذا تكون قرارات المشفى أحد الأسباب التي تدفع إلى الهجرة وخاصة إن علمنا أن نقص الكادر الطبي يعانيه جميع مشافي المحافظة سواء في مشفى سالة أو في الهيئة العامة لمشفى صلخد فضلا عن أن افتتاح مشفى شهبا بات وشيكا فكيف سيتم تأمين الكوادر الطبية المختصة التي ستحمل على عاتقها تشغيل أقسام المشفى المذكور علما أن مشكلة النقص في الكوادر الطبية تواجهها المشافي الحكومية على أرض المحافظة منذ فترة ليست بقليلة إلا أنها باتت تتفاقم حالياً مع فتح أبواب الهجرة وليكون السؤال الذي يفرض نفسه هنا ما إجراءات الحكومة التي من الواجب اتخاذها بشكل سريع لضمان بقاء الطبيب ضمن المشافي الحكومية؟ وكيف سيتم إنصافه ومن ثم إنصاف أبناء المحافظة باستمراره في تأدية مهمته الإنسانية؟

رئيس مجلس محافظة طرطوس: الصرف الصحي والنفايات الصلبة مشكلتان مزمنتان والمعالجات قاصرة

طرطوس- محمد حسين

أكد ياسر ديب رئيس مجلس محافظة طرطوس أن المحافظة أمام تحديين أساسيين عانت منهما المحافظة منذ عقود وكانت كل المعالجات آنية ومؤقتة وغير مدروسة الدراسة الكافية ليتم ترحيل هذه الهموم إلى الأمام.

جاء ذلك خلال الجلسة الافتتاحية لمجلس المحافظة بدورته العادية الخامسة... وبين رئيس المجلس هذين التحديين قائلاً: التحدي الأول هو موضوع الصرف الصحي وتبعاته الذي بدأ منذ ثمانينيات القرن الماضي على مستوى الوحدات الإدارية لتصب نهايات جميع الخطوط في الأودية القريبة، وقد حصل تلوث في بعض الآبار الجوفية ما دفع الحكومة وقتها للتخفيف من هذا التلوث إلى إقامة مجمعات نهايات الصرف الصحي وهي عبارة عن أحواض ترسيب، ومع الأسف لم تحل المشكلة وبقي التلوث قائماً ما دفع الحكومة لإعداد ما يسمى بالدراسة الإقليمية الشاملة على مستوى المحافظة، وقد تم تنفيذ قسم كبير منها من خطوط ثانوية ومجمعات رئيسية وصولاً إلى محطات معالجة، ولكن بسبب الحرب الظالمة توقف العمل بهذا المشروع ولا تزال المعاناة موجودة، وطالب رئيس المجلس بالسعي الجاد وبجميع الوسائل لإقامة وإنشاء محطات معالجة وفق الاعتمادات المتاحة، وخصوصاً أن هناك اعتمادات وأموالاً مرصودة لدى الحكومة لتنفيذ هذه المشاريع.. أما التحدي الثاني كما قال المهندس ياسر ديب فهو القمامة والآثار البيئية الضارة الناتجة عنها، مشيراً إلى أن المحافظة قطعت شوطاً لا بأس به والمتمثل بوادي الهدة (مركز معالجة النفايات الصلبة) بطاقة إنتاجية لا تتجاوز /٢٥٪/ من طاقته القصوى، والسبب في ذلك يعود إلى عدة أمور أهمها نقص التجهيزات الميكانيكية والكهربائية التي تأخر وتعذر تأمينها بسبب الحصار، والسبب الآخر هو نقص اليد العاملة.

وذكر المهندس ياسر ديب أن اجتماعاً عقد لهذه الغاية برئاسة المحافظ أبو سعدى بمشاركة جميع الجهات المعنية لمناقشة وتأمين جميع الإمكانيات للحصول على بعض التجهيزات وتأمين العمالة المناسبة مما هو متوافر لدينا من إمكانيات مادية على مستوى الخدمات الفنية أو المحافظة، على أن يتم تأمين وإجراء المناقلات المطلوبة بالتنسيق بين مديرية الخدمات الفنية ومديرية النفايات الصلبة ولجنة الموازنة لإقرارها لدينا باعتبارها أهم المواضيع الساخنة التي تؤرق أهلنا في المحافظة، وخاصة في منطقة حصين البحر وناحية خربة المعزة وبلدية يحمور والقرى التابعة لها.

يذكر أن الجلسة الأولى كما هي العادة تم تخصيصها للمواضيع المضافة على جدول الأعمال.